ج 01 – 01/(01/13)/ 07 – ش (808)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع المشترك
للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين

للإعداد لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري
للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - الدورة الثالثة
(الرياض: 21 — 22 يناير/ كانون ثان 2013)

تقرير الأمين العام
حول متابعة تنفيذ قرارات
القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون الثاني 2009)
ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون الثاني 2011)

(الموضوعات الاقتصادية)

الرياض: 6 ربيع أول 1434 الموافق 18 يناير/ كانون ثان 2013

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أولاً: الملخص التنفيذي	– 3 –
ثانياً: القرارات والنتائج الاقتصادية	– 9 –
▪ مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.....	– 11 –
▪ الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية	– 19 –
▪ مشروعات الربط الكهربائي العربي.....	– 21 –
▪ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.....	– 27 –
▪ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	– 29 –
▪ الاتحاد الجمركي العربي.....	– 39 –
▪ الأمن المائي العربي	– 43 –
▪ دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك	– 49 –
▪ مشروع الربط البحري بين الدول العربية	– 51 –
▪ مشروع ربط شبكات الانترنت العربية	– 53 –
▪ مبادرة البنك الدولي في العالم العربي	– 57 –
▪ تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية	– 61 –
▪ المشاريع العربية لدعم صمود القدس.....	– 63 –

أولاً: الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-2009/1/20) عددا من القرارات الاقتصادية تمت متابعتها من قبل الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) وتم عرض نتائج المتابعة على القمة في دورتها الثانية (شرم الشيخ : 2011/1/19) ضمن وثيقة رقم ق – 01/11/032)01-ش(853) بعنوان "تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير/كانون ثان 2009)". وقد أصدرت القمة في دورتها الثانية بشرم الشيخ عدة قرارات اقتصادية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت إضافة إلى بعض الموضوعات الاقتصادية الجديدة.

تابعت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة في دورتها الثانية. وبعرض نتائج المتابعة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية، أصدر مجموعة من القرارات وآخرها القرار رقم (ق 1923– د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن جدول أعمال القمة في دورتها الثالثة (الرياض: 21-22 /2013/1)، حيث تنص الفقرة (2) منه على أن البند الأول سيتضمن تقريرا حول متابعة تنفيذ قرارات القمة في دورتها الأولى (الكويت: 19-2009/1/20)، ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 2011/1/19).

وتنفيذاً لقرار المجلس المذكور أعلاه، واصلت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة العربية التنموية في دورتيها الأولى والثانية متضمنة الصعوبات التي حالت دون التنفيذ والمقترحات لمعالجتها على النحو التالي:

1. **مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :**

تضمن تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الإجراءات المتخذة من قبل الصندوق المتعلقة بإقرار اللائحة التنظيمية لإدارة الحساب الخاص، السياسة العامة لتنظيم إدارة الحساب وعملياته وأنشطته، تكوين لجنة الإدارة التي اعتمدت القواعد الإرشادية لعمليات الحساب، إعداد اتفاقية قرض نموذجية كدليل لإبرام اتفاقيات التمويل. وقد بلغ عدد الدول المساهمة في الصندوق 15 دولة لغاية 2012، كما بلغ إجمالي المساهمات 1202 مليون دولار تم سداد 594.4 مليون دولار منها لغاية 2012/9/30. أما العمليات الإقراضية فقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض في عدد من الدول العربية 175 مليون دولار. كما ويواصل

الصندوق دعم النشاطات التمويلية للمؤسسات الوسيطة التي يعمل معها كما يجري دراسة مواقع إقراض لعدد من الدول العربية.

2. **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية :** قامت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمتابعة الاتصال بصندوق النقد العربي من أجل تقديم تقرير دوري إلى الأمانة العامة حول تطورات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية. وقد أفاد الصندوق أنه سيتم تقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة على المستوى الوزاري.
3. **مشروعات الربط الكهربائي العربي:** أكد المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دوراته المتعاقبة على ضرورة الإسراع بالبدء في "**دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء**" ، كما دعا الدول العربية إلى الإسراع في استكمال وتقوية شبكاتها الداخلية لتتمكن من استيعاب القدرات الكهربائية المنقولة على شبكات الربط الكهربائي العربية. وفي هذا الصدد، شهدت المنطقة العربية مجموعة من المستجدات على صعيد مشروعات الربط الكهربائي العربي أهمها الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتفاق بين مصر والسعودية على تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين البلدين.
4. **مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية :** قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وكلف المكتب الاستشاري دار العمران /ايتالفير (أردني – إيطالي) بإعداد الدراسة المذكورة. وعقد الصندوق ثلاث ورش عمل للدول العربية لإطلاعها على مراحل إعداد الدراسة واستعراض المسودة النهائية. وتم تسليم الدراسة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في نوفمبر 2012.
5. **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:** ساهم **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تعزيز الأمن الغذائي الذي بدأ تنفيذه في ثماني دول، ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية. كما واصلت **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** جهودها في متابعة الدول الأعضاء لتنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والترويج له لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية، في إطار خطته التنفيذية الإطارية في مرحلته الأولى(2011–2016).
6. **الاتحاد الجمركي العربي :** استكملت العديد من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى البنيوية ذات العلاقة والتي يحتاج عرضها إلى إفراد صفحات عديدة له. كما تم تكثيف العمل نحو تعزيز التعاون الجمركي العربي، وتم على هذا المسار الانتهاء من صياغة اتفاقية التعاون

الجمركي العربي والانتهاء من مسودة المبادرة العربية لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة. أما ما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي فقد تم إنجاز المراحل النهائية للتفريعات الوطنية من النظام المنسق حتى الفصل 97، كما تم إنجاز القانون الجمركي العربي الموحد ولم يتبق إلا موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة والمخالفات الجمركية وتحديد غراماتها. وأنجز البرنامج التنفيذي لإعلان الاتحاد الجمركي بما فيها المعايير المطلوبة لتحديد المنافذ الجمركية المؤهلة. ويجري العمل على الانتهاء من دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد ومركز المعلومات الجمركية العربي وتحليل المعايير الخاصة بالمنافذ الجمركية المؤهلة وموضوعات تسهيل التجارة وتطبيقات النافذة الواحدة، بالإضافة إلى توحيد النماذج الجمركية إلى نموذج جمركي عربي موحد يتضمن كافة الإجراءات الجمركية وبروتوكولات الربط الالكتروني بين المنافذ الجمركية العربية تمهيدا لدخول الاتحاد الجمركي العربي الموحد.

7. **الأمن المائي العربي:** أعد **الأكساد** بالتنسيق مع المجلس الوزاري العربي للمياه خمسة مشاريع تفصيلية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وفق متطلبات التمويل وهي: مشروع رفع كفاءة استعمال المياه في الوطن العربي، مشروع دراسة التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية والقطاع الزراعي، مشروع تطبيق النهج التكاملي لإدارة للموارد المائية ، مشروع الاستخدام المستدام للموارد المائية غير التقليدية، مشروع حماية الحقوق المائية العربية والتي وافق عليها المجلس الوزاري العربي للمياه.
8. **دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك:** عقدت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف العربية سلسلة من الاجتماعات التحضيرية **لمنتدى القطاع الخاص العربي** المقرر عقده يومي 12–2013/1/13 بالرياض. كما طلبت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) من المنظمات العربية المتخصصة تقديم مبادرات محددة قابلة للتنفيذ لطرحها على المنتدى المذكور أعلاه تمهيدا لرفعها إلى القمة. فضلا عن ذلك، عقدت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) عدة اجتماعات لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية من أجل تحسين مناخ الاستثمار العربي.
9. **مشروع الربط البحري بين الدول العربية:** يجري إعداد الدراسات الخاصة بمحاور مشروع الربط البحري والتي تشمل إنشاء خطوط ملاحية لنقل البضائع العربية البينية، وإنشاء شبكة معلومات لقطاع النقل البحري العربي بالأمانة العامة لتحقيق سرعة الأداء وتوفير المعلومات. تم التصديق على اتفاقية النقل متعدد الوسائط ودخلت حيز التنفيذ، ويتم تدارس توحيد الوثائق التي تنظم عملية تداول ونقل البضائع بين الدول العربية. وسوف يعرض على مجلس وزراء النقل العرب في دورته القادمة (أكتوبر/2013) مشروع اتفاقية عربية للنقل البحري للركاب وللبضائع بين الدول العربية.

10. **مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية:** بناء على مقررات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بشأن مشروع ربط شبكات الانترنت العربية، يعمل حاليا فريق فني متخصص على وضع خطة لتنفيذ المشروع. كما تم إدراج عملية الربط الإقليمي لشبكات الانترنت العربية في قائمة المشروعات التي تبنتها قمة توصيل العالم العربي التي عقدت خلال الفترة 5-2012/3/7 بالدوحة. كما تم خلال فعاليات المنتدى العربي الأول لحوكمة الانترنت، الذي عقد خلال الفترة 9-2012/10/11 بالكويت، تخصيص ورشه عمل حول الموضوع.
11. **مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:** تم الاتفاق بين مسئولي البنك الدولي والأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) على تنفيذ برنامج متكامل يقوم بتقديم المساعدة الفنية للدول العربية **في مجال تحرير التجارة في الخدمات.** ومن جهة أخرى، قام البنك الدولي بتنفيذ الجزء الثالث من **دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء** (الأطر المؤسسية والتشريعية) وفقاً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء في هذا الشأن، كما تم تنظيم زيارة إلى كوريا الجنوبية للتعرف على الأطر المؤسسية والقانونية والتقنية في واحدة من أكبر شركات العالم في **مجال كفاءة الطاقة** وذلك بالتنسيق مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء. كما تم الانتهاء من إعداد التقرير المعني بالتكيف لمواجهة **تداعيات تغير المناخ في المنطقة العربية** الذي يعد البنك الدولي لإصداره.
12. **تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية:** تواصل الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) متابعة تنفيذ التقدم المحرز في تحقيق **الهدف السابع (كفالة الاستدامة البيئية)** من خلال المجالس الوزارية ذات العلاقة (البيئة والمياه والاسكان)، كما تتابع الخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الدول العربية لتنفيذ **الهدف الثامن (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)** لإعداد تقرير لعرض نتائج المتابعة التي يتم التوصل إليها على المجلس في دورة قادمة
13. **المشاريع العربية لدعم صمود القدس:** عقدت الأمانة العامة اجتماعا بتاريخ 2011/9/10 بمقر الأمانة العامة وتم دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية، وانتهي الاجتماع إلى عدد من التوصيات والمقترحات الخاصة بسبل دعم الصمود الفلسطيني وتمويل المشروعات التنموية في القدس المحتلة.

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الأولى (الكويت: يناير/كانون ثان 2009)
ودورتها الثانية (شرم الشيخ : يناير / كانون ثان 2011)

القرارات الاقتصادية

مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

الفقرة أولاً/1 من القرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

أ- الإحاطة علماً بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها في هذا الشأن، والإعلان عن مساهمة الدول العربية والتي بلغت مليار و393 مليون دولار من إجمالي رأس مال الحساب الذي يبلغ ملياري دولار أمريكي.

ب- التأكيد على أهمية مبادرة الدول التي لم تساهم بعد بالمساهمة.

ج- الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سرعة البدء في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وفقاً للائحة التنظيمية لإدارة حساب المبادرة.

د- الطلب من الدول العربية تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والتعاون في هذا الشأن.

ه- الطلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية حول هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لعرضها على القمة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الإجـراءات المتخـذة

1- تضمن بيان قمة الكويت (19-2009/1/20) بشان قرار قمة الدوحة (ق.ق: 483 د.ع (21) – 2009/3/30) المتعلق بإنشاء صندوق لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي وبعرض متابعة تنفيذ قرار قمة الكويت على قمة شرم الشيخ صدر الفقرة أولاً/1 من القرار (ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

2- تابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الشأن وأصدر مجموعة من القرارات آخرها القرار رقم (ق 1923- د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن اعتماد توصيات اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013)، مع التأكيد على في الفقرة (أ) على دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم تقرير دوري إلى الأمانة العامة حول التقدم المحرز في عمل صندوق دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

3- قامت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمخاطبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب مذكرتها رقم 5/5725 بتاريخ 2012/10/8، والطلب إليه موافاتها بالإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ القرار المذكور أعلاه.وقد تلقت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) مذكرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1- 1- 1- /2687 بتاريخ 2012/10/22 مرفق بها تقرير موجز بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص.

4- باشر الصندوق عملياته الاقراضية حيث بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض لعدد من الدول 175 مليون دولار، وجارى التباحث مع عدد من الدول الأخرى لتقديم قروض للمشروعات المقترحة من بينها قرض مقترح لمصر بـ 50 مليون دولار، كما تتم دراسة مواقع إقراض مختلفة في السودان، ويقدر حجم التمويل الذي ستقدمه المؤسسات الوسيطة التي يعمل معها الصندوق العربي، في ستة دول عربية حوالي 1.9 مليار دولار وسيستمر الصندوق في دعم النشاطات التمويلية لهذه المؤسسات وفقا لبرامجها وخططها التي وضعتها للفترة 2012-2015 (مرفق التقرير المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)

نتائج المتابعة:

أوضح التقرير الإجراءات المتخذة من قبل الصندوق حيث تم إقرار اللائحة التنظيمية لإدارة الحساب الخاص. كما تم اعتماد السياسة العامة لتنظيم إدارة الحساب وعملياته وأنشطته فقد تم تكوين لجنة الإدارة التي اعتمدت القواعد الإرشادية لعمليات الحساب كما تم إعداد اتفاقية قرض نموذجية كدليل لإبرام اتفاقيات التمويل. وبالنسبة للمساهمات الدول في الصندوق فقد بلغ عدد المساهمين 15 دولة لغاية ديسمبر 2012 وان إجمالي المساهمات 1202 مليون دولار سدد منها 594.4 مليون دولار لغاية 2012/9/30. أما العمليات الاقراضية فقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض في عدد من الدول العربية 175 مليون دولار. كما ويواصل الصندوق دعم النشاطات التمويلية للمؤسسات الوسيطة التي يعمل معها كما جارى راسبة مواقع إقراض لعدد من الدول العربية.(مرفق التقرير المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).

الصعوبات

1. لم يتضمن التقرير المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بيانات أساسية كنقاط الاتصال في الدول العربية، والمؤسسات الوسيطة، والمشاريع التي يتم تمويلها في الدول العربية.
2. أشار التقرير المقدم من الصندوق بان بعض الدول العربية أعربت عن رغبتها في المساهمة في الصندوق.

المقترحات

1. الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقديم تقرير مفصل حول التقدم المحرز في عمل صندوق دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ليكون بمثابة مرجعية للمعنيين في هذا الخصوص.
2. حث الدول العربية التي لم تسدد مساهمتها إلى الوفاء بالتزامها بتسديد مساهمتها التي أعلنت عنها في الحساب الخاص للصندوق.

مذكرة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الحساب الخاص الذي تم إنشاؤه بمبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

1- أقرت قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية في 19- 2009/1/20 إنشاء حساب خاص في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ملياري دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، وبتاريخ 2009/4/15 أصدر مجلس محافظي الصندوق العربي القرار رقم -4- بإنشاء الحساب الخاص وإدارته واتخاذ الترتيبات اللازمة لمشاركة الدول العربية التي ترغب بالمساهمة.

2- بدعوة من دولة الكويت عقد اجتماع للمساهمين أو ما سمي (بمجلس الإشراف) في مقر الصندوق العربي بتاريخ 2010/10/18 بحضور معالي أمين عام الجامعة العربية وتم في هذا الاجتماع:

- إقرار اللائحة التنظيمية (النظام الأساسي) لإدارة الحساب الخاص.
- تأكيد مساهمات الدول المشاركة.
- الموافقة على سداد القسط الأول (25% من المساهمات).
- استكمال الصندوق العربي للإجراء وفتح الحساب.

3-تم اعتماد السياسات العامة لتنظيم إدارة الحساب وعملياته وأنشطته، وذلك من قبل ممثلي الدول المساهمة على المستوى الوزاري (مجلس الإشراف) الذي يعتبر بمثابة جمعية عمومية للحساب الخاص في 2011/6.

- تم تكوين لجنة الإدارة من خمسة أعضاء برئاسة مدير عام الصندوق العربي وعضوية أربعة أعضاء يمثلون الدول المساهمة وقد اتخذت الإجراءات التالية باجتماعها الذي عقد بتاريخ 2011/4/5.
- اعتمدت القواعد الإرشادية لعمليات الحساب الخاصة من قبل لجنة الإدارة.
- تم إعداد إتفاقية قرض نموذجية كدليل لإبرام اتفاقيات التمويل، وتم اعتمادها من قبل لجنة الإدارة أيضاً بتاريخ 2011/12/26.

4- بلغ عدد المساهمين 15 دولة لغاية ديسمبر 2012 وهي: الكويت، السعودية، عمان، مصر، السودان، اليمن، سوريا، موريتانيا، جيبوتي، تونس، فلسطين، الجزائر، المغرب، ليبيا والمغرب إضافة للصندوق العربي وبلغ إجمالي المساهمات 1202 مليون دولار، سدد منها 594.4 مليون دولار لغاية 2012/9/30 الملحق رقم (1).

5- قامت إدارة الحساب بدراسة أسواق التمويل لمشاريع القطاع الخاص في عدد من الدول العربية، للتعرف على أهم المؤسسات العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أفضل السبل لمداخلات الحساب الخاص وتمويل هذه المشروعات من خلال مؤسسات مالية وسيطة في هذه الدول.

6- باشر الصندوق عملياته الإقراضية وقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض لمدد من الدول العربية حوالي 175 مليون دولار، ويتم التباحث مع عدد من الدول الأخرى لتقديم قروض للمشروعات المقترحة من بينها قرض مقترح لمصر بقيمة 50 مليون دولار، كما تتم دراسة مواقع إقراض مختلفة في السودان، ويقدر حجم التمويل الذي ستقدمه المؤسسات الوسيطة التي يعمل معها الصندوق العربي، في 6 دول عربية حوالي 1.9 مليار دولار وسيستمر الصندوق في دعم النشاطات التمويلية لهذه المؤسسات وفقاً لبرامجها وخططها التي وضعتها للفترة 2012- 2015 الملحق رقم (2).

7- قامت إدارة الحساب بالعمل على التعريف بالحساب الخاص وقواعد عمله، وأعدت كتيباً يتضمن بيانات حول نشاط الحساب، والسياسات العامة، والقواعد الإرشادية لعمليات الإقراض، وتم توزيعه على غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، كما تم إضافة نافذة للحساب الخاص بموقع الصندوق العربي على الشبكة الإلكترونية العالمية، تمكن المهتمين بمعرفة أخبار الحساب الخاص وقواعد عمله ونشاطه.

8- قام الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي بعقد ندوة تفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية في مقر الصندوق العربي في الكويت خلال شهر يونيو حزيران 2012، لبحث ومناقشة شؤون هذه المشنآت في المنطقة العربية، والمعوقات التي تحول دون قيامها بدورها التنموي، واقتراح الحلول والمعالجات المناسبة من خلال استعراض وتحليل التجارب الناجحة في بعض الدول في المنطقة العربية والعالم. والاستفادة من خبرات المؤسسات التمويلية والإقليمية والدولة العاملة في هذا المجال.

ملحق رقم (1)

قائمة المساهمين في الحساب الخاص *

مسلسل	العضو	إجمالي مبلغ المساهمة	المبلغ المسدد
1	دولة الكويت	500,000,000	250,000,000
2	المملكة العربية السعودية	500,000,000	250,000,000
3	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	100,000,000	50,000,000
4	سلطنة عمان	20,000,000	10,000,000
5	جمهورية مصر العربية	20,000,000	10,000,000
6	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	10,000,000	5,000,000
7	الجمهورية العربية السورية	10,000,000	2,500,000
8	جمهورية السودان	10,000,000	2,519,000
9	الجمهورية التونسية	5,000,000	2,500,000
10	الجمهورية اليمنية	5,000,000	2,500,000
11	جمهورية جيبوتي	1,000,000	25,000
12	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1,000,000	500,000
13	المملكة المغربية	10,000,000	5,000,000
14	المملكة الأردنية الهاشمية	5,000,000	2,333,000
15	مملكة البحرين	5,000,000	1,250,000
	المجمـــوع	1,202,000,000	594,352,000

- أعربت دول عربية أخرى رغبتها في المساهمة في الحساب الخاص.

ملحق رقم (2)

القروض المقرة كما هي في 2012/10/21

التسلسل	الـــدولـــة	الجهة المقترضة	مبلغ القرض مليون دولار	شـــروط القـــرض			
				سعر الفائدة %	فترة القرض / سنة	فترة الإمهال/ سنة	وضع القروض
1	دول مجلس التعاون الخليجي	برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"	5	3	7	2	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/01/10)
2	المملكة الأردنية الهاشمية	صندوق التنمية والتشغيل	30	3	10	3	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/08/16)
3	مملكة البحرين	بنك البحرين للتنمية	30	3	10	3	وافقت لجنة الإدارة
4	الجمهورية التونسية	بنك تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة	30	2	10	3	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/04/15)
5	المملكة المغربية	مجموعة البنك الشعبي	50	3	10	3	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/10/16)
6	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	صندوق الإيداع والتنمية	20	3	10	3	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/04/10)
7	جمهورية جيبوتي	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي	10	2	10	3	تم توقيع إتفاقية القرض (2012/10/16)

الأزمة المالية العالمية
وتداعياتها على الاقتصادات العربية

الفقرة أولاً/3 من القـرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (3) الصادر عن قمة الكويت 2009

1- التأكيد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها الدول العربيـة للتخفيـف مـن تداعيات الأزمة الماليـة، ومـشاركتها الفاعلة في الجهـود الدوليـة لـضمان الاستقرار المالي العالمي.
2- الإحاطة علماً باجتماعات مجلس وزراء المالية العرب، التي تعقـد فـي إطـار اجتماعات المؤسسات المالية العربيـة، مع التأكيد على أهمية استمرار التنسيق بينهم وفقاً للقواعد الإجرائيـة للمجلـس لضمان الاستقرار المالي فـي الـدول العربية.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- صندوق النقد العربي
- مجلسي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات التمويل العربية
- مجلس وزراء المالية العرب

الإجـراءات المتخـذة

1- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (90) قرار رقم (ق 1923– د.ع 90 – 2012/9/13) بشأن اعتماد توصيات اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الدورة الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013)، مع التأكيد على في الفقرة (ب) على دعوة صندوق النقد العربي إلى تقديم تقرير دوري إلى الأمانة العامة حول تطورات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.
2- قامت الأمانة العامـة (القطـاع الاقتـصادي) بمخاطبـة صندوق النقد العربي بموجب مـذكرتها رقـم 5/5725 بتاريخ 2012/10/8، والطلب إليه موافاتها بـالإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ القرار الذكور أعلاه.

الصعوبات:

لم ترد للأمانة العامة أية تقارير متابعة من صندوق النقد العربي.

المقترحات:

الطلب من صندوق النقد العربي تقديم تقرير دوري حول تطورات الأزمة المالية العالمية.

مشروعات الربط الكهربائي العربي

الفقرة أولاً/4 من القرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (4) الصادر عن قمة الكويت 2009

أ- الإحاطة علماً بـــ:

– الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول العربية فيما بينها لتسهيل عمليات الربط الكهربائي القائمة:

- *الربط الكهربائي الثماني (الأردن، ســوريا، العراق، فلسطين(*)، لبنان، ليبيــا، مــصر، تركيا).*
- *الربط الكهربائي لــدول المغــرب العربــي (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر).*
- *الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لــدول الخلــيج العربيــة (الإمــارات، البحــرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت).*

– مشروعات الربط الكهربائي العربــي المزمــع إقامتها (الربط الكهربائي بين السعودية ومصر).

– الخطوات التنفيذية التي تم إنجازها بشأن تمويل "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقيــيم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" مــن قبل الصندوق العربــي للإنمــاء الاقتــصادي والاجتماعي والبنك الدولي.

ب- الإحاطة علماً بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الجزئين الأول والثاني من دراسة الــربط الكهربــائي العربــي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعــي لتــصدير الكهرباء، وكذلك بموافقة البنك الدولي على تمويل الجزء الثالث من الدراســة (الأطــر المؤســسية التشريعية).

الإجــراءات المتخـذة

في إطار متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، أكد المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثامنة (2009/5/20) على ضرورة الإسراع بالبدء في "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" وإمكانية تجزئة الدراسة بما يتناسب والتمويل المتاح، كما دعا الدول العربية إلى الإسراع في استكمال وتقوية شبكاتها الداخلية لتتمكن من استيعاب القدرات الكهربائية المنقولة على شبكات الربط الكهربائي العربية والإقليمية. وفي هذا الصدد، وافق المكتب التنفيذي على تجزئة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل الجزءين الأول والثاني منها حول دراسة نظم مجموعات الربط الكهربائية في الدول العربية؛ ودراسة جدوى تجارة الكهرباء والغاز بين الدول العربية وإمكانيات التبادل مع الأسواق الأخرى، بينما يقوم البنك الدولي بتنفيذ الجزء الثالث حول الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي. وتكليف اللجنة التوجيهية بإعداد خطة عمل لإنجاز الدراسة وفقاً للنتائج التي يتم التوصل إليها مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الدولي. وقد أحيطت الدورة الثانية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (شرم الشيخ– يناير 2011) علماً بما تم اتخاذه من إجراءات لمتابعة تنفيذ القرار الصادر عن القمة والمتعلق بمشاريع الربط الكهربائي العربي.

ج – دعوة صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل وتهيئة الشبكات الكهربائية الداخلية للدول العربية الأقل نمواً لتتواءم مع مستلزمات الربط الكهربائي العربي.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- البنك الدولي
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أولاً/ من قبل الدول العربية:

قامت الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع في الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي وفقاً للقرارات الصادرة عن قمتي الكويت (يناير 2009) وشرم الشيخ (يناير 2011)، وشهدت المنطقة العربية مجموعة من المستجدات على صعيد مشروعات الربط الكهربائي العربي الرئيسية القائمة والتي تأخذ شكل إنشاء خطوط جديدة أو تقوية القائم منها، أو بناء محطات، بالإضافة إلى إجراء أو تحديث دراسات فنية، علماً بأن مشروعات الربط الكهربائي الرئيسية هي: مشروع الربط الكهربائي الثماني ويضم الأردن، سوريا، العراق، لبنان، مصر، ليبيا، فلسطين، تركيا، ومشروع الربط الكهربائي لدول المغرب العربي ويضم ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ومشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويضم الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان. وتتمثل أهم هذه المستجدات في استكمال ربط الإمارات بشبكة الربط الخليجي، حيث يتم التبادل حالياً بين خمس دول هي الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات؛ وكذلك الاتفاق بين مصر والسعودية على تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بينهما في 2012 لتبدأ اختبارات التشغيل في 2015.

ثانياً/من قبل المجلس الوزاري العربي للكهرباء:

إلى جانب المتابعات المستمرة التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومكتبه التنفيذي، واللجان المنبثقة عنه، فقد تم تشكيل لجنة من خبراء الكهرباء لزيارة موريتانيا للتعرف على المنظومة الكهربائية، والخطط المستقبلية، وإعداد تقرير بهذا الشأن، وبعد العرض على الدورة التاسعة للمجلس في ديسمبر 2012، تم تكليف أمانة

المجلس للاتصال بالجهات المعنية بقطاع الكهرباء في موريتانيا، لموافاتها بالمشاريع (التي تم الانتهاء من إعداد دراسات جدوى لها) وتنتظر التمويل لتنفيذها.

ثالثاً/الإجراءات المتعلقة بمساهمة الصندوق العربي في تمويل الدراسة:

تضمنت الإجراءات التي اتخذها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ الجزءين الأول والثاني من الدراسة وهما: طرح المناقصة، والانتهاء من التحليل الفني والمالي للعروض المقدمة، واختيار ائتلاف شركتي (شيزي الإيطالية ورامبول الدانمركية) لإجراء الدراسة. وقد طلب المجلس في دورته التاسعة من الدول العربية تسمية ضابطي اتصال (أحدهما للكهرباء والآخر للغاز) ليتوليا مسؤولية توفير البيانات المطلوبة للدراسة، ودعوتهما للمشاركة في الاجتماع الخاص بإطلاق العمل في الدراسة والذي عقد يومي 8–2012/2/9؛ حيث قدّم خلاله ائتلاف الاستشاري أهداف الدراسة ومنهجيتها وآلية تقديم البيانات ومخرجات الدراسة والجدول الزمني لتنفيذها؛ (من المتوقع الانتهاء منها في أغسطس 2013). وقد عُقد الاجتماع الأول لمتابعة العمل في الدراسة التي يُعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مع الاستشاري المكلف بإعداد الدراسة من قبل الصندوق العربي، وذلك يومي 2–2012/7/3 بمقر الأمانة العامة، قدّم خلاله ائتلاف الاستشاري عروضاً مرئية حول الدراسة تضمنت البيانات (كهرباء وغاز) التي استلمها الاستشاري من الدول العربية، كما تم استعراض الفرضيات المقترحة للدراسة، وكذلك المقاربات/ السيناريوهات المزمع اعتماد أحدها، وقد خرج الاجتماع بمجموعة من النتائج منها: اعتماد البرنامج التنفيذي الذي تم الاتفاق عليه للمرحلة القادمة من الدراسة، وإلى حين عقد الاجتماع القادم للجنة والفريق والصندوق العربي والاستشاري؛ وأهمية استكمال النقص في المعلومات الواردة بالتقرير الأولي المقدم من الاستشاري خاصة من ناحية الغاز. كما عُقد الاجتماع الثاني لمتابعة العمل في الدراسة التي يعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، يومي 2–2012/10/3 بمقر الأمانة العامة. مع الاستشاري المكلف بإعداد الدراسة من قبل الصندوق العربي، قدّم خلاله ائتلاف الاستشاري عروضاً مرئية حول الدراسة تضمنت المعلومات والبيانات الخاصة بقطاعي الكهرباء والغاز مع الدول العربية، كما تم استعراض الفرضيات المقترحة للدراسة، والسيناريو الرئيسي، وبعد المناقشات، خرج الاجتماع بمجموعة من النتائج منها: الاتفاق على المسودة الأولية للبرنامج التنفيذي، وكذلك الفرضيات اللازمة لإجراء التحاليل المتعلقة بالسيناريوهات التي تلي السيناريو الأساسي، من جهة أخرى يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشكل مستمر في توفير التمويل اللازم لاستكمال الدراسات، وتمويل تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي العربي، وكذلك في بناء منظومات الكهرباء في الدول العربية.

رابعاً/ الإجراءات المتعلقة بمساهمة البنك الدولي في تمويل الدراسة:

بعد الاتفاق مع إدارة البنك الدولي على تنفيذ الجزء الثالث من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل (الأطر المؤسسية والتشريعية). عقدت أمانة المجلس واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة العديد من الاجتماعات مع فريق الدراسة من البنك الدولي، وقد وافق المجلس في دورته التاسعة (ديسمبر 2011) على توصيات اللجنة التوجيهية والبنك الدولي بشأن الهيكلة التي تم اقتراحها لسوق الكهرباء الانتقالية بناءً على مخرجات المرحلة الأولى من الجزء الثالث من الدراسة، وقيام اللجنة التوجيهية والبنك الدولي بتطوير وثائق الحوكمة المتمثلة في مذكرة التفاهم، وخارطة الطريق، واتفاقيتي الربط، وقواعد (كود) تشغيل الشبكات.

النتائج التي تم التوصل إليها:

- توقيع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي العربي العقد مع الاستشاري المكلف بالدراسة (يناير 2012) وسيتم إنجاز الجزءين الأول والثاني منها خلال 18 شهراً بحيث تنتهي في أغسطس / آب 2013.
- انتهى البنك الدولي في نهاية شهر فبراير2012 من خارطة الطريق، ومذكرة التفاهم لإنشاء السوق الكهربائية العربية المتكاملة، وقد تم ترجمتها إلى اللغة العربية.
- انتهى البنك الدولي من إعداد مسودة التقرير النهائي للمرحلة الثانية (وثائق الحوكمة الأربعة) بتاريخ 2012/5/21.
- سيقوم البنك الدولي بتقديم تقريره النهائي مع نهاية شهر مارس 2013 باللغة الإنكليزية، مع تقديم ملخص تنفيذي للتقرير باللغة العربية، بحيث تدرج مذكرة التفاهم (MOU) كملحق بالتقرير.
- من المتوقع أن تقدم الدراسة التي يقوم بها الصندوق العربي والبنك الدولي حلولاً لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، ومقترحات لتبادل الكهرباء والغاز الطبيعي بين الدول العربية.

الصعوبات:

عدم توفر تمويل كاف لتغطية تكاليف تهيئة الشبكات الداخلية لبعض الدول العربية خاصة الأقل نمواً لتتواءم مع مستلزمات الربط الكهربائي، وكذلك حاجة بعض شبكات الربط الكهربائي القائمة إلى تقوية، لتمكينها من زيادة قدرة التبادل.

المقترحـــات

1. الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية لتهيئة الشبكات الداخلية في بعض الدول العربية خاصة الأقل نمواً، وذلك لاستكمال الربط الكهربائي العربي.
2. إيجاد سبل تمويلية مبتكرة لتقوية مشروعات الربط الكهربائي واستكمالها، وعلى الأخص في الدول العربية الأقل نمواً.

مخطط الربط

البري العربي بالسكك الحديدية

الفقرة أولاً/5 من القـرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (5) الصادر عن قمة الكويت 2009

أ- الإحاطة علماً بالخطوات التي اتخـذها مجلـس وزراء النقل العرب لتنفيـذ المخطـط، والبـدء الفعلي في تنفيذ الدراسة المستفيـضة لمخطـط الربط البري العربي بالـسكك الحديديـة التـي يتولاها الصندوق العربي للإنمـاء الاقتـصادي والاجتماعي من خلال تكليف ائتلاف من بيـوت خبرة متخصصة.

ب- الإحاطة علماً بإستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية التي تعطى الأولويـة لتمويـل المـشاريع ذات الطابع الإقليمي.

ج- الإحاطة علماً بالجهود الجارية في الدول العربية لتنفيذ مشروع الربط البري بالسكك الحديدية:

- *الانتهـاء مـن إعـداد دراسـة الجـدوى الاقتصادية لمشروع شبكة السكك الحديديـة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.*
- *انتهاء المملكة الأردنية الهاشمية من إعـداد إستراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية.*
- *انتهاء دولة الكويت مـن إعـداد الدراسـة المبدئية لمشروع السكك الحديدية الذي يربط دولة الكويت بالدول المجـاورة واعتمـاد مسار سكة حديد دولة الكويت في المخطط الهيكلي للدولة.*
- *الخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنيـة بشأن الربط السككي وتوقيعها على اتفاقيـة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الخط الدولي بين اليمن والسعودية وعُمان.*

الإجـراءات المتخـذة

1. قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وكلف المكتب الاستشاري دار العمران /ايتالفير (أردني – ايطالي) بإعداد الدراسة المذكورة .
2. عقد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ورشتي عمل للدول العربية: الأولى يوم 2011/10/3 للدول العربية الآسيوية والثانية يوم 2011/10/4 للدول العربية في شمال أفريقيا. تم خلال ورشتي العمل إطلاع الدول على مراحل إعداد الدراسة واستطلاع مرئياتها في ضوء استبيان سبق وأن تم توزيعه على الدول العربية للتعرف على الأوضاع الراهنة في كل منها، والدراسة حاليا في مراحلها النهائية، وقد تم عقد ورشة عمل ثالثة بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت: 22 أكتوبر 2012) لاستعراض المسودة النهائية للدراسة وتم تسليم الدراسة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في نوفمبر 2012، ومن ثم البدء في إعداد اتفاقية للنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية.

الصعوبات:

عدم توفر التمويل اللازم لتغطية تكاليف مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

- *المملكة العربية السعودية بصدد الانتهاء من دراسة إنشاء الجسر البري ضمن برنامج شبكة الخطوط الحديدية السعودية للربط بين مدينتي الدمام والجبيل على الخليج العربي شرقاً ومدينة جدة على البحر الأحمر غرباً وطوله 1150 كلم.*
- *اعتماد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خطة طموحة حتى عام 2025 لتطوير شبكة السكك الحديدية الجزائرية والمخصص لها استثمارات بتمويل وطني بـ 500 مليار دينار جزائري – وتشمل محورين عرضيين من الشرق إلى الغرب.*
- *إنشاء ليبيا للجهاز التنفيذي وإدارة مشروعات السكك الحديدية لربط المشرق العربي بالمغرب العربي (رأس أجدير – امساعد) والشمال بالجنوب (الهيشة – سبها)، تمهيداً لربطه بنجامينا بتكلفة 8 مليار دولار أمريكي للأجزاء التي هي تحت التنفيذ وبطول 2006 كم.*
- *إنشاء المملكة المغربية خط السرعة العالية طنجة – الدار البيضاء بتمويل مقداره 2.5 مليار دولار الذي سيتم تشغيله في عام 2015.*
- *الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لإنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين مناطق مختلفة من عُمان.*
- *دعوة الدول العربية الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية.*
- *دعوة الدول العربية إلى تقديم تقارير دورية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المشاريع التي نفذتها أو تم التخطيط لتنفيذها، وخاصة تلك المتعلقة بالربط بين الدول العربية لرفعها إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة.*

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- الاتحاد العربي للسكك الحديدية

المقترحات

1. الاستفادة من الموارد المالية المتوافرة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية لتمويل مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.
2. إيجاد سبل تمويلية مبتكرة لتمويل مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

البرنامج الطارئ
للأمن الغذائي العربي

هذا القرار متابعة للقرار رقم (6) الصادر عن قمة الكويت 2009

موجز تقرير المتابعة
المقدم من
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الفقرة أولاً/6 من القرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

أصدرت القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية، شرم الشيخ 19/ 2011/01م، القرار رقم: ق.ق : 18 د.ع (2) ج 3 – 2011/1/19 والذي تقرأ الفقرة (6) منه :

أ- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة 2011– 2016م.

ب- التأكيد على الفقرة الثانية من قرار قمة الكويت (ق.ق : 6 د.ع (1) – ج4 – 2009/1/19)، بشأن تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة في البرنامج.

ج- دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى منح مزايا تفضيلية للقطاع الخاص لتوسيع مشاركته في الاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

الإجـراءات المتخـذة

1- قامت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمخاطبة مؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة والطلب إليها موافاتها بالإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ القرار قرارات قمة شرم الشيخ بموجب مذكرتها رقم 5/5725 بتاريخ 2012/10/8.

2- تلقت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) مذكرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1– 1– 2687/1 بتاريخ 2012/10/22 بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص. كما تلقت مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم م.ع./أ.إ/5756 بتاريخ 2012/11/18 مرفق بها تقرير المتابعة الذي أعدته المنظمة في هذا الخصوص.

أولا/ لـصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

تنفيذاً لقرار قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية في إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، وتعزيز البحوث الزراعية، ساهم الصندوق العربي في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تعزيز الأمن الغذائي الذي بدأ تنفيذه في ثماني دول، تمثل مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية في الوطن العربي وهي: مصر، الأردن، المغرب، تونس، السودان، سورية، اليمن، الجزائر، ويبقى المشروع مفتوحاً للدول العربية الأخرى، ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) ومركزه مدينة

د- *دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بكافة دراسات الجدوى الجاهزة للمشروعات التي تدخل في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية (2011-2016) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.*

ه- *المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية، وذلك وفقا للقرار رقم (6) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19 يناير/كانون الثاني 2009).*

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية
- القطاع الخاص العربي

حلب في سوريا، للاستفادة من إمكاناته البحثية الكبيرة، وقد قدم الصندوق منحه بقيمة 2 مليون دولار، وتضافرت جهوده مع مؤسسات التمويل العربية والإسلامية من خلال مجموعة التنسيق، حيث ساهم الصندوق الكويتي بمبلغ مماثل، كما ساهم البنك الإسلامي بمليون دولار. ويأتي هذا المشروع ضمن أولويات الصندوق العربي التي درج عليها منذ ثلاثة عقود، وذلك بتقديم معونات بشكل منتظم لدعم برامج البحوث الزراعية، باعتبارها احد المرتكزات الأساسية لتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، من خلال دعم البرامج التي تنفذها ايكاردا بالتعاون مع مؤسسات البحوث الزراعية في الدول العربية.

ويركز المشروع على تطوير أنظمة إنتاج القمح في الدول العربية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال استنباط أصناف محسنة عالية الإنتاج، واستخدام كفوء للموارد المائية الشحيحة، واعتماد نظم زراعية مختبره. ويعمل المشروع على تأسيس شراكة فعالة مع برامج البحوث الوطنية، وتعزيز القدرات لديها، لزيادة إنتاج القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف حاجتها منه ويعتبر السلعة الغذائية الرئيسية في الوطن العربي.

ولتحقيق هذا الهدف قامت اللجنة الفنية للمشروع باختيار موقع رائد في كل من الدول المشاركة، يمتد على مساحة واسعة (منطقة) ويمثل موقع الإنتاج الرئيسي في الدول المستهدفة. وقد بدأ تنفيذ المشروع في مطلع عام 2011 ولمدة ثلاث سنوات. وهو يحقق نتائج فعلية وملموسة في الدول العربية التي ينفذ فيها المشروع. ويخضع المشروع لتقييم ومراجعة سنوية لأعماله وأنشطته. وسوف يستمر الصندوق العربي بالتنسيق مع المؤسسات الممولة الأخرى في دعم هذا المشروع.

ثانيا /المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تابعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذ القرار المذكور أعلاه. فعلى مستوى الدول العربية، واصلت المنظمة جهودها في متابعة الدول الأعضاء لتنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في إطار خطته التنفيذية الإطارية في مرحلته الأولى(2011–2016). حيث تلقت إفادات من بعض الدول العربية حول المشروعات التي قامت بتنفيذها. كما عملت المنظمة على الترويج للبرنامج لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية. أما بالنسبة إلى تنفيذ مشروعات وأنشطة مدرجة بخطة عمل المنظمة خلال الفترة 2011–2012 والتي تدخل ضمن مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، فقد تم إعداد وتنفيذ عدد من الدراسات، أنشطة التدريب والتأهيل، المشروعات القومية والإقليمية والقطرية، الدورات التدريبية القطرية، التقارير والإصدارات الدورية، إلا أن تنفيذ البرنامج يواجه عدداً من التحديات والمعوقات وقد تقدمت المنظمة بعدد من المقترحات.
(مرفق تقرير تفصيلي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول متابعة تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه)

الصعوبات

1. عدم كفاية التمويل في الدول العربية ذات الموارد الطبيعية والبشرية.
2. عدم تجاوب الدول العربية في موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالبيانات والمعلومات التفصيلية للمشروعات الاستثمارية والجهات الممولة وحجم التمويل.
3. عدم ملائمة مناخ الاستثمار الزراعي في العديد من الدول العربية فيما يتصل بقوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي وتطبيقاتها، وخرائط الاستثمار الزراعي والبني التحتية.
4. ضعف إقبال المستثمرين العرب على الاستثمار الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الواعدة.
5. عدم التزام بعض الدول بقوانين ولوائح الاستثمار المعمول بها في دولهم مما يشكل بيئة منفره للاستثمار فيها.

المقترحات:

1. الاستفادة من الموارد المالية المتوافرة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية لتمويل مشاريع التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي.
2. إيجاد سبل تمويلية مبتكرة لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.
3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى التنسيق مع المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية العاملة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي لتساهم في دعم تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

4. دعوة الدول العربية وبخاصة الدول ذات الموارد الزراعية للعمل على تحسين منـــاخ الاســـتثمار الزراعي فيها وبخاصة فيما يتصل بقوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي وتطبيقاتها، وخـــرائط الاستثمار الزراعي والبني التحتية، والممارسات التي لا تتفق مع القـــوانين ولـــوائح الاســـتثمار المعمول بها.

موجز تقرير المتابعة المقدم من
المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتنفيذ
قرار قمة شرم الشيخ التنموية الاقتصادية والاجتماعية
رقم (ق.ق:18 د.ع (2) - ج 3-2011/1/19)

بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

تنفيذاً لهذا القرار، اتخذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الإجراءات التالية:

- تعميم القرار على أصحاب المعالي الوزراء المسؤولين عن الشؤون الزراعية في الدول الأعضاء متطلعة إلى مساعيهم الرامية إلى تنفيذ ، أو المساهمة في تنفيذ البرنامج.
- مفاتحة الدول المعنية بتنفيذ البرنامج بمضمون فقرات القرار لموافاتها بما قامت باتخاذه من إجراءات، وبدراسات جدوى المشروعات المعدة للتنفيذ.
- قامت المنظمة بإعداد بطاقات للمشروعات الاستثمارية المقترحة من الدول العربية لنشرها في قاعدة بيانات مجالات الاستثمار الزراعي بالوطن العربي.
- قامت بمفاتحة صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لبحث إمكانية فتح نوافذ لتمويل المشروعات التي تدخل في إطار تنفيذ البرنامج .
- قامت بالتنسيق بين صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي و الدول العربية وفقا لإفادات بعض تلك الصناديق والمؤسسات، ودعوتها للمساهمة في تمويل بعض المشروعات التي أعدتها المنظمة بالدول العربية، بجانب رصد المعونات والقروض المقدمة منها للدول العربية.

تابعت المنظمة ورصدت ما قامت الدول العربية الأعضاء بتنفيذه من مكونات البرنامج ، وقامت بالتنسيق معها بشأن تسمية ضباط اتصال البرنامج، وقامت المنظمة بإعداد تقرير مفصل وشامل حول تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالدول العربي وفيما يلي ملخص بما قامت بتنفيذه دول البرنامج في إطار مكوناته الثلاثة:

أولاً: مكون تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

1- المشروعات المنفذة و الجاري تنفيذها:

نفذت الدول العربية في هذا المكون نحو (41) مشروعاً منها (15) مشروعاً في ست دول عربية هي: الأردن، تونس، السودان، سلطنة عمان، مصر، واليمن، كما هو مبين بالجدول أعلاه، و (26) مشروعاً بالمملكة العربية السعودية. غطت مشروعات الدول الست المشار إليها مجالات إنتاجية محاصيل الغذاء الرئيسية، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية، والتصنيع الزراعي، ومكافحة الآفات لزيادة الإنتاجية الزراعية وذلك بتكلفة تجاوزت (73) مليون دولار في حين

تركزت مشروعات السعودية المرخصة (عام 2010م) في مجال إنتاج لحوم الدواجن بطاقة إنتاجية (43) مليون طائر/سنة، ومجال أمهات الدجاج اللاحم بطاقة إنتاجية (150) مليون صوص/ سنة.

2- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل :

تضمن مكون تحسين الانتاجية في دول البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي نحو (14) مشروعاً **مقترحاً** في أربع دول عربية هي: الأردن، تونس، سلطنة عمان، واليمن..اشتملت على مشروعات لتطوير إنتاجية محاصيل الغذاء الرئيسية، وتطوير إنتاجية الوحدة من الحيوانات والدواجن والأسماك، وعسل النحل، والتصنيع والتسويق الزراعي ، وذلك بتكلفة إجمالية تفوق (140) مليون دولار.

ثانياً: مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

1- المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المكون (11) مشروعا في ست دول عربية هي: السودان،سلطنة عمان، العراق، المغرب، مصر، واليمن.

- قدر حجم المياه المتوقع تنميتها وتوفيرها حوالي 15 مليار متر مكعب خلال فترة تنفيذ مكونات البرنامج ، سوف تساهم في زيادة المساحات المزروعة بتلك الدول.
- زاد حجم الإنتاج المتحقق من القمح في العراق بنحو 3 مليون طن ، وزيادة إنتاجية الفدان في مصر بنحو 20% لكافة المحاصيل المزروعة نتيجة تطوير نظم الري الحقلي.
- تجاوزت الموازنة الكلية لهذا المكون في خمس دول عربية هي: السودان، سلطنة عمان، العراق، المغرب،ومصر 6.634 مليار دولار.

2- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

بلغ عدد المشروعات المقترح تنفيذها (8) مشروعات في أربع دول عربية هي: الأردن، تونس ، سلطنة عمان، واليمن.

- قدر حجم وفورات المياه الكلية المتوقعة بما يزيد عن 107 مليون متر مكعب سنوياً ويتوقع أن تسهم هذه الوفورات في زيادة الرقعة الزراعية بتلك الدول .
- يتوقع أن يؤدي ذلك إلى توفير حوالي 30% من كميات الأسمدة المضافة و بما يعادل 20 ألف طن من الأسمدة الكيماوية في الأردن، كما قدرت المساحات المجهزة للري المكثف في تونس حوالي (430) ألف هكتار ، تمثل نحو 8.2% من المساحات الصالحة للزراعة، كما

بلغت المساحات المجهزة بالمعدات المقتصدة لمياه الري حوالي (366) ألف هكتار تمثل نحو (85%) من إجمالي المساحات المروية. و زيادة متوسط العائد من مختلف المحاصيل بنحو 5% سنويا لتنظيم الري، والتوسع في المساحات المزروعة ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي في اليمن .

- تجاوزت الموازنة الكلية المقترحة لهذا المكون في تلك الدول (367) مليون دولار.

ثالثاً مكون المشروعات الاستثمارية، والمشروعات المتكاملة و المرتبطة بأنشطة البرنامج:

1- المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

تضمن مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج والمنفذة في دول البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي نحو (27) مشروعاً منفذاً في سبع دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سلطنة عمان، العراق، ومصر، اشتملت على مشروعات انتاج محاصيل السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والبذور الزيتية والسكر، والمنتجات الحيوانية، والتصنيع والتسويق الزراعي، ومكافحة الآفات ونشر تقنيات الزراعة الحديثة وتطوير قطاع الصيد البحري وذلك بتكلفة تفوق نحو (672) مليون دولار، هذا بالاضافة إلى الخطة الاستثمارية بالعراق والتي يقدر المخصص السنوي في موازنتها الكلية للأنشطة الخدمية والنباتية والحيوانية (الفصل الثالث لعام 2012م) بنحو 104.4 مليون دولار أمريكي مخصص منها نحو 77.7 مليون دولار للقطاع الخدمي الزراعي، و11.4 مليون دولار للقطاع النباتي، و15.3 مليون دولار للقطاع الحيواني.

2- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل:

تضمن هذا المكون نحو (26) مشروعاً معداً للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل في (8) دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان، موريتانيا واليمن، اشتملت على مشروعات إنتاج محاصيل السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والبذور الزيتية والسكر، والمنتجات الحيوانية، والتصنيع والتسويق الزراعي، والميكنة الزراعية، ونشر تقنيات الزراعة الحديثة، والاستخدام الآمن للمبيدات، ومصانع للأسمدة وبعض الشراكات الزراعية وذلك بتكلفة تفوق نحو (3.7) مليار دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى المشروعات المعدة بالمملكة المغربية في إطار مخطط المغرب الأخضر والتي تشتمل على (960) مشروعاً في إطار الدعامة الأولى للمخطط (الفلاحة العصرية)، باستثمارات تقدر بنحو (9) مليار دولار ، تعتمد على تعزيز وتطوير كفاءة الزراعة وتكييفها لقواعد السوق، و(545) مشروعاً في إطار الدعامة الثانية للمخطط (الفلاحة التضامنية) باستثمارات تقارب نحو (2.5) مليار دولار ، يستفيد منها حوالي (855) ألف من صغار الزراع، و(100) مشروع أفقي تتكامل مع الدعامتين الأولى والثانية

بتكلفة تقدر بنحو (6.2) مليار دولار. والمشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة الى تمويل في الأردن وعددها (32) مشروعاً بتكاليف إجمالية تقدر بنحو (161) مليون دولار. كما وضعت الجزائر مخططاً لتحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاجها من الحبوب والسكر والمنتجات الحيوانية تقدر تكلفته بنحو (7) مليار دولار. وفي تونس تقوم الدولة بتمويل مشروعات استثمارية بتكلفة تقدر بنحو 300 مليون دولار سنوياً.

- أعدت المنظمة أنشطتها وبرامجها السنوية ونفذتها في إطار مكونات البرنامج خلال عامي 2011 و 2012 م مشتملة على الدراسات القومية (16) دراسة، الدورات التدريبية القومية (17) دورة، الدورات التدريبية القطرية (201) دورة، المشروعات التنفيذية (26) مشروعاً، الإصدارات الدورية (4) إصدارات.
- من أهم المحددات و المعوقات التي تواجه تنفيذ البرنامج:

1. عدم كفاية التمويل في الدول العربية ذات الموارد الطبيعية والبشرية.
2. عدم تجاوب الدول العربية في موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالبيانات والمعلومات التفصيلية للمشروعات الاستثمارية والجهات الممولة وحجم التمويل.
3. عدم ملائمة مناخ الاستثمار الزراعي في العديد من الدول العربية فيما يتصل بقوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي وتطبيقاتها، وخرائط الاستثمار الزراعي والبني التحتية.
4. ضعف إقبال المستثمرين العرب على الاستثمار الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الواعدة.
5. عدم التزام بعض الدول بقوانين ولوائح الاستثمار المعمول بها في دولهم مما يشكل بيئة منفره للاستثمار فيها.
6. عدم التعاون الفعلي للمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء العاملة في الوطن العربي مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تنظر إلى المنظمة على أساس أنها كيان منافس لها.

ومن أهم مقترحات التصدي للمعوقات التي تحد من تنفيذ البرنامج ما يلي:

1. الاستفادة من الموارد المالية المتوافرة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية لتمويل مشاريع التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي.
2. إيجاد سبل تمويلية مبتكرة لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.
3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى التنسيق مع المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية العاملة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي لتساهم في دعم تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

4. دعوة الدول العربية وبخاصة الدول ذات الموارد الزراعية للعمل على تحسين مناخ الاستثمار الزراعي فيها وبخاصة فيما يتصل بقوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي وتطبيقاتها، وخرائط الاستثمار الزراعي والبني التحتية، والممارسات التي لا تتفق مع القوانين ولوائح الاستثمار المعمول بها.

الاتحـــاد الجمـــركي العـــربي

الفقرة أولاً/7 من القـــرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (7) الصادر عن قمة الكويت 2009

"بذل مزيد من الجهـــود لاســـتكمال توحيـــد جداول التصنيفات للتعرفة الجمركية للـــدول العربية قبل نهاية عام 2012، تمهيداً للدخول في التفاوض على فئات التعرفة الجمركيـــة والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي 2015".

لجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الـــدول العربيـــة
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الإجـــراءات المتخـذة

- استكملت العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالاتحـــاد الجمركي العربي والمتمثلة بالأساس إتمام متطلبـــات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كأساس للدخول في المرحلة التكاملية الثانية وقد شمل ذلك متابعة عدة مسارات من أهمها متابعة القيود غير الجمركية على مستوى شكاوى القطاعين العام والخاص وتم إيجـــاد الآليات اللازمة فـــي إطـــار المجلـــس الاقتـــصادي والاجتماعي .كما تم توحيد هياكل ومسميات الرســـوم وأجور الخدمات في المنافذ الجمركية للدول الأعضاء.
- كما استمرت اللجان المحددة ضمن البرنامج التنفيـــذي لإعلان المنطقة والمتمثلة بلجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة واللجنة الفنية لقواعـــد المنـــشأ بمتابعة الـــدول الأعـــضاء فـــي تطبيـــق متطلبـــات المنطقة.بالإضافة إلى متابعة عدد من الموضـــوعات كالاستثناءات المقدمة من اليمن والجزائر والتخفيضات الجمركية المطلوبة من كل من السودان واليمن ضمن عضويتها في المنطقة كدول اقل نموا والتي انتهت مع مطلع عام 2012.فضلا عن تنسيق التـــشريعات فـــي مجالات المنافسة ومنع الاحتكار ووضع آلية لمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية. وصـــياغة قواعـــد منشأ تفصيلية خاصة بالمنطقة.
- كما استمر اجتماع السادة مدراء عامي الجمارك فـــي الدول العربية بمتابعة التعـــاون الجمركـــي العربـــي وتأطيرة بما يخدم مرحلتي منطقـــة التجـــارة الحـــرة العربية الكبرى ضمن مسارات عديدة تمثلت بالانتهاء من متابعة عمل لجنة اتفاقية التعاون الجمركي العربي والـــذي انتهـــت مـــن صـــياغة اتفاقيـــة التعـــاون

الجمركي.بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية. كما تم الانتهاء من مسودة المبادرة العربية حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة.

- وفيما يتعلق بلجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية والتي يشرف عليها أيضا اجتماع السادة مدراء عامي الجمارك والتي تعتبر من اللجان المشتركة في إطار تطوير الإجراءات والمعلومات الجمركية على مستوى كل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي فقد استمرت بمعالجة العوائق غير الجمركية في المنافذ البينية. وتسهيل إجراءات التجارة الخاصة بالجمارك بإدخال نظام النافذة الواحدة .ووضع معايير المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي العربي.كما يتم حاليا صياغة دليل الإجراءات الجمركية العربية الموحدة ، ونموذج البيان الجمركي العربي الموحد، بالإضافة إلى صياغة اللائحة التنفيذية التي ستنظم عملية استيراد البضاعة وتصديرها عن طريق البريد .
- أما على مستوى لجان الاتحاد الجمركي العربي الأخرى الخاصة بالقانون الجمركي العربي الموحد ولجنة التعريفة الجمركية الموحدة ، وعلى مستوى لجنة التعريفة الجمركية الموحدة فقد تم إنجاز التفريعات الوطنية من النظام المنسق حتى الفصل 97, ويتم حاليا التحضير لهياكل التعرفة الجمركية القائمة والمتفق عليها في ظل الالتزامات الدولية تحضيرا لصياغة التعريفات الجمركية على مستوى الاتحاد. وعلى مستوى لجنة القانون الجمركي العربي الموحد فقد تم إنجاز القانون الجمركي العربي الموحد ولم يبقى غير معاملة منتجات المناطق الحرة و المخالفات الجمركية وتحديد غراماتها، وسوف تبدأ اللجنة بمناقشة اللائحة التنفيذية للقانون الجمركي العربي الموحد. وسيوجه العمل للمرحلة القادمة على إنجاز المذكرات التفسيرية للمواد الخاصة بالقانون، كما انتهت لجنة الاتحاد الجمركي الرئيسية من أقسام البرنامج التنفيذي المكلفة بإعدادها لجنة الاتحاد الجمركي وتحديد المعايير المطلوبة لتحديد المنافذ الجمركية المؤهلة.
- ويجري حاليا تقييم المنافذ الجمركية المؤهلة في ضوء المعايير التي تم تحديدها لتحديد حال المنافذ الجمركية في الدول العربية ومدى جاهزيتها إلى الاتحاد الجمركي العربي ومتطلباته.والعمل أيضا جاري في إعداد دليل إجراءات جمركية موحد في إطار الاتحاد الجمركي العربي. كما أعدت دراسات حول الحصيلة الجمركية ونظم القيمة المضافة في الدول العربية لاستخدامها في تحليل متطلبات الاتحاد.

الصعوبات:

1. عدم الانتهاء من قواعد المنشأ العربية التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة لما لهما من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.

2. عدم الانتهاء من جداول التزامات الخاصة بالاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
3. عدم توافر الدعم المالي والفني للدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اللازم .
4. ضعف بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات.
5. عدم استكمال وضع المواصفات القياسية للسلع العربية وضعف الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية.
6. تباين النظم والتشريعات والسياسات التجارية بما فيها المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

المقترحات:

1. الإسراع في تنفيذ كل متطلبات المنطقة التفاوضية.
2. تفعيل آلية فض المنازعات في حال فشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن حل المشاكل التجارية من خلال إعطاء نقاط الاتصال للدول المتضررة الحق في الدفاع عن مكتسباتها.
3. تفعيل محكمة الاستثمار العربية.
4. تغير آلية اتخاذ القرار في إطار المنطقة، من اتخاذ القرارات بالإجماع وتكون ملزمة للدول التي توافق عليها، إلى اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكافة الدول الأطراف بالمنطقة.
5. تعزيز القاعدة الإنتاجية العربية عن طريق الاستثمار.
6. الانتهاء من موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار المنطقة.
7. تطوير البنى التحتية للنقل والوسائط اللازمة.
8. تفعيل قواعد المنشأ القائمة على التراكم الإنتاجي.

الأمـــن المائـــي العـربي

الفقرة أولاً/8 من القـرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (8) الصادر عن قمة الكويت 2009

أ- الإحاطة علماً بجهود المجلس الـوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسـات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، فـي إعداد مشروع الإدارة المتكاملة للمـوارد المائية، وتكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عقـد جلسات تنسيقية مع مؤسـسات التمويـل العربية لبحث سبل مساهمتها فـي تنفيـذ المشروع.

ب- الطلب من المجلس الوزاري العربي للمياه سرعة استكمال "إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهـة التحـديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المـستدامة" وعرضها علـى المجلـس الاقتـصادي والاجتماعي، لرفعها إلى القمـة العربيـة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية. *

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الـدول العربيـة
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية

* تم اعتماد الإستراتيجية في قمة بغداد وآليات تنفيذها ويتابع المجلس الوزاري العربي للمياه التنفيذ

الإجـراءات المتخـذة

أعد الأكساد بالتنسيق مع المجلس الوزاري العربي للميـاه خمسة مشاريع تفصيلية وفق متطلبات التمويل وهي:

1. دراسة التغيرات المناخية وتأثيراتها علـى المـوارد المائية والقطاع الزراعي بموازنة بلغت 3.140 مليون دولار.
2. رفع كفاءة استعمال المياه في الوطن العربي بموازنة بلغت 1.820 مليون دولار.
3. تطبيق النهج التكاملي لإدارة للموارد المائية بموازنـة بلغت 1.480 مليون دولار.
4. الاستخدام المستدام للموارد المائية غير التقليدية بتكلفة إجمالية بلغت 1.430 مليون دولار.
5. حماية الحقوق المائية العربية.

1. الجهات التي أبدت استعدادها لتمويل المشاريع المذكورة أعلاه:

- قام المركز العربي إلى تاريخه بإنجاز ما تم طلبـه من حيث إعادة صياغة مقترحات مـشاريع الإدارة المتكاملـة للمـوارد المائيـة (IWRM) حـسب الملاحظات التي أبدتها الصناديق الممولة وجميـع ملاحظات الدول المعنية بكل مشروع، علمـاً بـأن ردود الدول الموافقة أكدت في معظمها على تقـديم المساعدة اللوجستية لتنفيذ المشاريع، وطلب بعضها تمويلاً لإنجاز المهام المطلوبة منها، وينتظر المركز العربي الردود النهائية من الصناديق الممولة.
- ويجدر بالذكر بأن برنامج الأمـم المتحـدة للبيئـة UNEP/ROWA قد رحب بالتعـاون فـي تنفيـذ مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية

ا. مشروع رفع كفاءة استعمال المياه في الوطن العربي

- تم في المركز العربي صياغة مكون مشروع رفع كفاءة الري بناء على طلب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وإعداد النسخة الأولى من دفتري الشروط المرجعية: الأول بهدف إعداد دراسة مرجعية حول تقييم واقع كفاءة استعمالات المياه في الزراعة (كفاءة الري بشكل أساسي) في كلٍ من سورية ولبنان والأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب والكويت، ودراسة تجاربهم في هذا المجال والثاني لإعداد دراسة شاملة من قبل استشاري خبير في مجال كفاءة استعمال المياه في الزراعة تحلل واقع كفاءة استعمال المياه في الري اعتماداً على الدراسات المرجعية المنجزة حول ذات الموضوع، وتقيم أوضاع كفاءة الري في الدول العربية، وتحدد أوجه القصور، وأهم المعوقات التي تحول دون رفع تلك الكفاءة وتقترح برنامج عمل يشمل المشاريع، والأنشطة اللازم القيام بها في الدول العربية للحد من العجز المائي الذي تعاني منه معظم هذه الدول.
- وبناء على طلب الصندوق قام المركز العربي بتزويد وزارتي الري والزراعة في الدول المعنية بوثائق هذه المشاريع من أجل إبداء الملاحظات والتأكيد على تسمية ضابط ارتباط يكلف بمتابعة هذه المشاريع. وقد قام المركز العربي بتعديل وتحديث وثيقة المشروع بعد أخذ كافة ملاحظات وطلبات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الواردة في كتابه الأخير بتاريخ 2012/4/26 بالاعتبار، وقام بإرسالها مجدداً إلى الصندوق بتاريخ 2012/5/24 ليتم عرضها على مجلس إدارة الصندوق.

وتتلخص ردود الدول العربية بما يلي:

- **سورية:** قامت بتسمية ضابط ارتباط، واقترحت ربط نتائج الدراسات بآليات للتطبيق وتقييم نتائج التنفيذ ومقارنتها مع النتائج المفترضة في الدراسة، تضمين الدراسة تجهيز قواعد بيانات حديثة ومتطورة إضافة إلى طرق تشكيل وحدات مراقبة ورصد النتائج وتوثيقها وتقييمها
- **الجزائر:** قامت بتسمية ضابط ارتباط، واقترحت تأهيل بعض الفلاحين النموذجيين، وإنشاء نظام معلوماتي جغرافي والاستفادة من المخابر المختصة وكتابة التقرير باللغة الفرنسية وطلبت تغطية كافة نفقات جمع البيانات وتجهيز التقارير من ميزانية المشروع
- الأردن: قامت بتسمية ضابط ارتباط للمشروع، وأكدت على أهمية المشروع على مستوى الوطن العربي وضرورة إيجاد آلية لربط الدول المشاركة بالمشروع بشبكة معلومات عن مياه الري والعمل على تنفيذ حقول إرشادية وتجارب وأبحاث خاصة بالمياه، وإيجاد مواصفات خاصة بمياه الري، وإدخال مياه الصرف الصحي المعالجة والرمادية ضمن

نشاطات المشروع وضرورة لحظ تغطية جميع الأنشطة الخاصة بالمشروع ضمن ميزانيته المقترحة، وتتلخص مساهمة المملكة الأردنية بتوفير الدراسات المرجعية والحقول والمحطات لزراعية والكوادر التدريبية اللازمة، إضافة إلى وسائط النقل الداخلية، وطلبت معرفة حصة كل دولة من التمويل للقيام بالنشاطات المطلوبة

- السودان: أفادت بترحيبهم بالتعاون في هذا المشروع وتبين استعدادهم للمساهمة في توفير الأراضي والكوادر الفنية ووسائل النقل الداخلية اللازمة ضمن تطبيق هذا المشروع.
- مصر: قامت بتسمية ضابط ارتباط للمشروع.

- وأرسل كتاب تذكير للصندوق العربي في الكويت بتاريخ 2012/8/1.

ب . مشروع دراسة التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية والقطاع الزراعي:

- أعاد المركز العربي صياغة وثيقة المشروع لتتكامل مع المشروع المتعلق بتقييم التغيرات المناخية الذي يشارك المركز في تنفيذه ضمن المشروع الممول من الوكالة السويدية (سيدا) بحيث يستفاد من المنحة التي خصصها صندوق أبو ظبي للتنمية بقيمة 500 ألف دولار أمريكي لإنجاز النشاطات الحيوية المتممة والمتعلق بتقييم آثار التغيرات المناخية على القطاع الزراعي من حيث تغير الموارد المائية المتجددة والاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية (الأنشطة ذات البعد المناخي- المائي- الزراعي) في بعض الدول العربية الأكثر تأثراً بتغيرات المناخ وبذلك يلبي طلباتها ويدعم جهودها في وضع سياسات وخطط التكييف مع التغيرات المناخية المتوقعة وآثارها المحتملة على التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- أعاد المركز العربي صياغة وثيقة المشروع لتتكامل مع المشروع الحالي المتعلق بتقييم التغيرات المناخية الذي يشارك المركز في تنفيذه ضمن المشروع الممول من الوكالة السويدية (سيدا) بحيث يستفيد من المنحة التي خصصها صندوق أبو ظبي للتنمية بقيمة 500 ألف دولار أمريكي لانجاز هذه النشاطات الحيوية المتممة في بعض الدول العربية الأكثر تأثراً بتغيرات المناخ وبذلك يلبي طلباتها ويدعم جهودها في وضع سياسات وخطط التكييف مع التغيرات المناخية المتوقعة وآثارها المحتملة على التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- وقد أفادت وزارة الزراعة الأردنية بأنها ترحب بالمشاركة الفنية بتنفيذ هذه الدراسة دون أن تتحمل أية تبعات مالية.
- وقد أرسل المركز العربي وثيقة المشروع إلى صندوق أبو ظبي للتنمية (بتاريخ 2012/3/11)، والى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه متضمناً نشاطات

وموازنة المشروع الكلي لدراسة آثار تغيرات المناخ والظواهر الجوية المتطرفة على الموارد المائية مضافاً إليها مقترحات الاستفادة من منحة صندوق أبو ظبي للتنمية.

- وأرسل مؤخراً كتاب تذكير إلى صندوق أبو ظبي بتاريخ 2012/8/1

ج. مشروع تطبيق النهج التكاملي لإدارة للموارد المائية

- قام المركز العربي وبطلب من البنك الإسلامي للتنمية بإعادة صياغة وثيقة المشروع وتحديد نطاقاته وطرح تطبيقه في بعض الدول العربية كخطوه أولى وتقليص ميزانية المشروع لتتناسب مع ما يمكن أن يقدمه البنك الإسلامي للتنمية وتم إرسال وثيقة المشروع المعدلة إلى البنك الإسلامي للتنمية والى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه.
- وقد أبدت وزارتي الري في كل من سورية ومصر وكذلك وزارة الفلاحة التونسية ترحيبهم بالتعاون في إنجاز هذا المشروع.
- تم إرسال كتاب تذكير إلى البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 2012/8/2.

د. مشروع الاستخدام المستدام للموارد المائية غير التقليدية

قام المركز العربي بإرسال نسخة جديدة باللغة الانكليزية من وثيقة المشروع المعدلة إلى صندوق الأوبك (السيدة إخلاص الشيخلي) وإلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، مرفقاً معها كتاباً يحتوي ردوداً على أسئلة صندوق أوبك بما يخص منهجية العمل المقترحة وخطة العمل والشركاء المحتملين في تنفيذ المشروع، كما تم إرسال كتاب تذكير مع نسخة من المرسل سابقاً إلى صندوق الأوبك بتاريخ 2012/7/29.

هـ. مشروع حماية الحقوق المائية العربية

لم تبدي أي جهة تمويلية استعدادها لتمويل المشروع.

2. الجهات الدولية الممولة:

- الوكالة الألمانية للتعاون GIZ بالنسبة لمشروع التأثيرات المناخية على الموارد المائية بمبلغ 7.5 مليون دولار.
- الاتحاد الأوروبي بمبلغ 7.6 مليون دولار بالنسبة للدول العربية المتوسطية ويمس جميع المشاريع.

الصعوبات:

البطء في اتخاذ الإجراءات لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

المقترحات:

1. الاستفادة من الموارد المالية المتوافرة لدى مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية لتمويل مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
2. إيجاد سبل تمويلية مبتكرة لتمويل مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

دور القطاع الخاص في
دعم العمل العربي المشترك

الفقرة أولاً/14 من القرار ق.ق: 18 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

هذا القرار متابعة للقرار رقم (14) الصادر عن قمة الكويت 2009

أ دعوة الدول العربية إلى تهيئة البيئة الاستثمارية عن طريق تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتطوير بنية وكفاءة الأسواق المالية الأولية والثانوية التي توفر آليات تسهيل إنشاء المشروعات الجديدة.

ب دعوة القطاع الخاص إلى إقامة شركات المخاطرة (المبادرة)، ووضع الآليات المناسبة لتشجيع الاستثمار بها.

ج دعوة القطاع الخاص إلى المساهمة بالطرق المناسبة في تنفيذ المشاريع التي اعتمدتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19 يناير/ كانون الثاني 2009).

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وأصحاب الأعمال أعضائه
- مؤسسات التمويل والجهات المانحة
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
- الاتحادات العربية النوعية
- المنظمات العربية المتخصصة

الإجـراءات المتخـذة

ا. منتدى القطاع الخاص العربي

- عقد اجتماع مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي) والاتحاد العام للغرف العربية بمقر الأمانة العامة يومي 25و7/26/ 2012 بشأن التحضير لمنتدى القطاع الخاص العربي الذي يسبق عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (الرياض 2013).
- طلبت الأمانة العامة للجامعة المنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات) بتقديم مبادرات محددة قابلة للتنفيذ تطرح على منتدى القطاع الخاص الذي سيسبق القمة العربية التنموية الثالثة: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض 2013) .
- عقد بمقر الأمانة العامة ثلاث اجتماعات لمناقشة المبادرات المقدمة من المنظمات المذكورة أعلاه وبلورتها في صورتها النهائية لعرضها على منتدى القطاع الخاص العربي المقرر عقده يومي 12–2013/1/13 بالرياض تمهيدا لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21–2013/1/22) لمباركتها.

ب. للاستثمار في الدول العربية

في إطار تحسين مناخ الاستثمار العربي قامت الأمانة

العامة بعقد عدة اجتماعات لتعديل الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقد قام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بتقديم ورقة تتضمن مقترحات القطاع الخاص فيما يتعلق بتعديل الاتفاقية. وتم بعرض مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة) على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاستثنائية والتي عقدت يومي 5-2012/12/6، واصدر قراره بشأن الموافقة على رفع مشروع الاتفاقية الموحدة إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:21-2013/1/22) لاعتمادها.

الصعوبات

1. عدم ملائمة مناخ الاستثمار في الدول العربية من مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ قرارات القمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.
2. التشريعات المعوقة لمشاركة القطاع الخاص العربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المناخ الاستثماري الجاذب في القطاع الخاص.

المقترحات

1. قيام الأمانة العامة للجامعة بالطلب من المنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تقديم مبادرات محددة عملية قابلة للتنفيذ تطرح على القطاع الخاص في شكل مشروعات ليقوم بتنفيذها وتمويلها بالكامل. ويعد منتدى القطاع الخاص العربي الذي سيعقد يومي 12و2013/1/13 في الرياض قبل انعقاد القمة العربية التنموية الثالثة بيئة ملائمة لطرح مثل هذه المبادرات، تفعيلا لدور القطاع الخاص.

2. بحث سبل تعديل التشريعات المعوقة لمشاركة القطاع الخاص العربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشروع الربط البحري

بين الدول العربية

قـــرار رقـــم (ق.ق: 19 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

1- تدعيم الربط البحري العربي من خـلال مـا يلي:

أ – قيام الدول العربية بتحديد موانئها الرئيسية وتطويرها لتتوافر فيهـا عوامـل الأمـن والسلامة والحفاظ على البيئة طبقاً للقواعد والمعايير الدولية المعمول بها، وتبني نظم الإدارة الحديثة وربط تلك الموانئ بوسائل النقل المختلفة والمناطق اللوجيستية.

ب – دعم وتشغيل خطوط نقل بحري عربيـة تعمل بين الموانئ العربية الرئيسية وعلى أسس اقتصادية وتوفير كافة التـسهيلات للناقل البحـري العربـي لتـشغيل هـذه الخطوط وإمكانية تطبيق منظومة الطرق البحرية السريعة Motor Ways of the Sea وShort Sea Shipping علـى بعض هذه الخطوط، مع مراعاة تطبيـق القواعـد والاتفاقيـات الدوليـة المعنيـة بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحريـة والأمن البحري.

ج – إنشاء قواعد بيانات وطنية لبنـاء شـبكة معلومات مشتركة لقطاع النقل البحـري العربي بما يكفل الـربط وسـرعة الأداء وتوفير وتبادل المعلومات.

الإجـراءات المتخـذة

أقرت القمة مشروع الربط البحري بين الدول العربية ويجري إعداد الدراسات الخاصة بمحاور مشروع الربط البحري والذي يشمل:

- إنشاء خطوط ملاحية لنقل البضائع العربية البينية، وإنشاء شبكة معلومات عن النقل العربي ومقرها الأمانة العامة لتحقيق سرعة الأداء وتوفير المعلومات، تم التصديق على اتفاقية النقل متعدد الوسائط ودخلت حيز التنفيذ، ويجري توحيد الوثائق التي تنظم عملية تداول ونقل البضائع، أسوة بالوثيقة الدولية الموحدة المعمول بها عالمياً من قبل منظمة الفياتا العالمية.
- سيعرض على مجلس وزراء النقل العرب في دورته القادمة (أكتوبر/2013) مشروع اتفاقية عربية للتعاون في مجال النقل البحري للبضائع بين الدول العربية.

الصعوبات

1- إحجام مؤسسات التمويل العربية والدوليـة عـن الإسهام في تطوير صناعة النقل البحري (شـراء سفن – تحديث أساطيل تجارية – تطوير وتحديث الموانئ...) نظراً لأن مردود تلك المـشروعات يكون على المدى البعيد.

2- عدم فعالية التشريعات المعمول بها فـي الـدول العربية في مختلف مجالات النقل البحري العربي.

د – إصدار التشريعات اللازمة تقنين عمل شركات النقل متعدد الوسائط العربية، ودراسة إمكانية توحيد النماذج التي تنظم عملية نقل البضائع فيما يتعلق بالنقل البحري.

و – دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية للمساهمة في تمويل الدراسات والاستشارات اللازمة لتنفيذ القرار أعلاه بالتنسيق مع مجلس وزراء النقل العرب.

ز – تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، تمهيداً لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

ح – التأكيد على أهمية الدراسة التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن "تطوير إدارة الموانئ العربية" وما تضمنته من مواضيع تهدف إلى تطوير منظومة النقل البحري بين الدول العربية لدعم التجارة البينية العربية.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال النقل البحري
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

المقترحات

1. تعديل التشريعات المعمول بها في الدول العربية في مختلف مجالات النقل البحري العربي لجذب الاستثمارات والتمويل في مجال النقل البحري.
2. حث مؤسسات التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية على الاستثمار في مشاريع الربط البحري بين الدول العربية.
3. القيام بالدراسات المعمقة لدراسة الصعوبات التي تواجه قطاع النقل البحري.
4. دعوة صناديق التمويل الوطنية والعربية والإقليمية والدولية تمويل الدراسات.

مشروع
ربط شبكات الإنترنت العربية

رقم القرار (ق.ق: 20 د ع (2) – ج 3 – (2011/1/19

أ- الترحيب بمشروع ربط شبكات الإنترنت العربية.

ب- تكليف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بمتابعة تنفيذ مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية وعرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمهيداً لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الاتحاد الدولي لاتصالات.
- الجهات الرسمية لمعنية بالاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية.
- شركات الاتصالات ومزودي خدمات الانترنت من القطاع الخاص

الإجـراءات المتخـذة

- تنفيذاً لمقررات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، قامت الأمانة الفنية بعرض الجوانب الفنية لمشروع ربط شبكات الإنترنت العربية على الاجتماع التحضيري لقمة توصيل العالم العربي التي عقدت بتنظيم مشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد الدولي للاتصالات في دولة قطر (الدوحة: 5-2012/3/7). وبناء عليه، تم إدراج عملية الربط الإقليمي لشبكات الانترنت العربية لقائمة المشروعات التي تبنتها القمة لتنفيذ أهدافها.
- اتخذت الدورة (16) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (وهران: 2012/6/5) القرارات التالية بشأن المشروع:

2. *دعوة المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات إلى سرعة تشكيل فريق عمل عربي لربط شبكات الإنترنت العربية بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، والعمل على سرعة عقد اجتماع الفريق الأول.*
3. *تكليف فريق عمل ربط شبكات الإنترنت العربية المزمع إنشاؤه بالعمل آخذا بالاعتبار مخرجات فريق العمل السابق المكلف بدراسة مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية.*
4. *دعوة الإدارات العربية إلى البدء الفوري في تنفيذ عملية الربط المحلي وفقا لتوصيات فريق العمل العربي السابق المكلف بدراسة مشروع ربط شبكات الانترنت العربية في هذا الشأن، والتعاون مع فريق العمل العربي لربط شبكات الانترنت المزمع تشكيله، من أجل قيامه بإعداد تقرير دوري*

حول التقدم في تنفيذ هذه المرحلة للعرض على اجتماعات المكتب التنفيذي من خلال اللجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات، وذلك بالتنسيق مع الأمانة الفنية.

5. *دعوة الإدارات العربية الراغبة بالتنسيق مع فريق العمل العربي لربط شبكات الانترنت العربية المزمع تشكيله والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تقديم المشورة والدعم لها.*
6. *تكليف فريق العمل العربي لربط شبكات الانترنت العربية المزمع تشكيله بالتعاون مع الأمانة الفنية للتنسيق مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن وضع ومتابعة تنفيذ برنامج يعمل على سرعة البدء في الربط الإقليمي لشبكات الانترنت العربية، وعرض تقرير حول*
7. *الموضوع على الاجتماع القادم للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات، تمهيدا لرفعه إلى اجتماع المكتب التنفيذي الذي يليه، وتكليف الأمانة العامة بعرض الخطوات المتخذة حيال تنفيذ المشروع على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة 2013.*
8. *دعوة الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات لبحث الآلية المناسبة لتبادل معلومات الربط بين مشغلي الانترنت في الدول العربية، ومناقشة الموضوعات المعنية بتكامل شبكات الإنترنت العربية، وتفعيل تمرير حركة الإنترنت المباشرة بين الدول العربية، وخدمات أسماء النطاقات، وتقديم تقرير حول الموضوع إلى الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي من خلال اللجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات.*

- تم توجيه الدعوة للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات لتضمين بند على جدول أعمال اجتماعها القادم لبحث مقررات أصحاب المعالي الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، وإعداد تقرير بشأنه للرفع إلى الاجتماع الوزاري التالي.
- تم تشكيل فريق العمل العربي لربط شبكات الانترنت ويعقد اجتماعه الأول في مقر الأمانة العامة يومي 14 و15 من نوفمبر الجاري 2012.
- تم تخصيص ورشة عمل حول إنشاء نقاط المبادلة المحلية والإقليمية خلال فعاليات المنتدى العربي لحوكمة الانترنت في دور انعقاد دورته الأولى (الكويت: 9-2012/10/11)، ضمت عدد من الخبراء في المجال وممثلي شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت، استعرضت موقف نقاط المبادلة في المنطقة العربية، ونقاط الضعف والقوة، وأفضل الممارسات العالمية في المجال.

الصعوبات:

1. صعوبة تنفيذ المشروع من قبل إدارات الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية.

2. عدم وجود رؤية واضحة لدى شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت للفائدة المستقبلية التي ستعود عليهم من عملية إنشاء نقاط المبادلة.
3. عدم تفاعل إدارات الاتصالات وتقنية المعلومات مع شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت من أجل توفير البنية التحتية واتخاذ الإجراءات وتبني السياسات التي تعمل على تشجيع هذه الشركات لتبني المشروع.

المقترحات:

تبنى جامعة الدول العربية والاتحاد الدولي للاتصالات برنامج لإقامة المنتديات وورش العمل والمؤتمرات الجامعة من أجل:

1. تفعيل الحوار ما بين أصحاب المصلحة، وترتيب لقاءات بين الشركات المعنية لتبادل المعلومات وعرض أفضل التجارب والممارسات في مجال إنشاء نقاط المبادلة.
2. تطوير السياسات العامة لإدارات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية من خلال أجهزة مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات لزيادة اعتبار أهمية البيئة متعددة الأطراف لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث تتولى الحكومات تطوير البنية التحتية وتهيئة المناخ المناسب لتفعيل دور الشركات المعنية في تنفيذ المشروعات التي تعمل على تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي ومشاركة مؤسسات التمويل في تقديم الدعم المالي لها.
3. تفعيل التعاون العربي مع التجمعات القطاعية الأخرى من أجل نقل الخبرات وتبادل أفضل التجارب والممارسات في المجال.

مبادرة البنك الدولي في العالم العربي

رقم القرار (ق.ق: 21 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

1- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك الدولي.

2- الترحيب بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي.

3- تكليف المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة بتكثيف التعاون مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

4- الطلب من الأمين العام للجامعة العربية تقديم تقارير متابعة حول مسار المبادرة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ

- الدول العربية
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- البنك الدولي

الإجراءات المتخذة

في مجال التجارة

- تم عقد ورشة عمل بالتعاون مع البنك الدولي لتقديم المساعدة الفنية في مجال تحرير التجارة في الخدمات في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 24-2012/1/25.
- الاتفاق بين مسئولي البنك الدولي والأمانة العامة المعنيين بالتجارة في الخدمات على تنفيذ برنامج متكامل يقوم بتقديم المساعدة الفنية للدول العربية في مجال تحرير التجارة في الخدمات كما يلى:
  - تنظيم دورة التعليم الالكتروني المقدمة من معهد البنك الدولي حول تجارة الخدمات.
  - إعداد دراسة مشتركة بين معهد البنك الدولي وإدارة التجارة والاستثمار والمال حول الموضوعات التفاوضية في مجال تحرير تجارة الخدمات القطاعية (مارس – سبتمبر 2012).
  - إعداد ورشة عمل تعزيز أعمال تكامل تجارة الخدمات في إطار إعداد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (ديسمبر2012).
  - المراجعة المشتركة لتقرير التنمية الخاص بالدول العربية (الصحوة السياسية إلى الصحوة الاقتصادية في العالم العربي: الطريق إلى التكامل الاقتصادي) والذي يسلط الضوء على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لشراكة دوفيل.

في مجال الطاقة :

- تم الاتفاق مع إدارة البنك الدولي على تنفيذ الجزء الثالث من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء

(الأطر المؤسسية والتشريعية)؛ كجهد مشترك بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي.

- ومتابعة للإجراءات التي اتخذتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء مع البنك الدولي للمساهمة في تنفيذ الدراسة؛ وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات، قدم البنك الدولي تقريراً حول أهم النتائج التي توصل إليها في مسودة تقرير المرحلة الأولى، ومشروعاً لنطاق العمل في المرحلة الثانية للجزء الثالث من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل (الأطر المؤسسية والتشريعية)، وفيما يلي موجز حول الإجراءات التي تم الاتفاق عليها ومواعيدها:

أولاً: دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل (الجزء الثالث: الأطر المؤسسية والتشريعية)

أ- قام البنك بنهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2011 بإعداد توصياته للمرحلة الأولى من الدراسة.

ب-قام البنك الدولي بالانتهاء من خارطة الطريق، ومذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية للطاقة وترجمتها إلى اللغة العربية في نهاية شهر الدولي فبراير / شباط 2012.

ج-انتهى البنك الدولي من إعداد مسودة التقرير النهائي للمرحلة الثانية متضمنا وثائق الحوكمة الأربعة بتاريخ 2012/5/21.

د- سيقوم البنك الدولي بتقديم تقريره النهائي مع نهاية شهر مارس 2013 باللغة الإنكليزية، مع تقديم ملخص تنفيذي للتقرير باللغة العربية، بحيث تدرج مذكرة التفاهم (MOU) كملحق بالتقرير.

ثانياً: التعاون في مجال كفاءة الطاقة

في إطار التعاون القائم بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة) والبنك الدولي والهادف إلى تأهيل كوادر عربية متخصصة في مجال كفاءة الطاقة، تم تنظيم زيارة إلى كوريا الجنوبية وذلك من أجل التعرف على الأطر المؤسسية والقانونية والتقنية في إحدى أكبر شركات العالم في مجال كفاءة الطاقة، وعلى الأساليب المتبعة هناك في مجال كفاءة الطاقة والاسترشاد بها في الخطط الوطنية

في مجال النقل والسياحة:

كان من المقرر أن يتولى البنك الدولي إعداد دراسة حول النقل البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك في إطار مبادرته للعالم العربي التي أطلقت عام 2007، ورحبت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ: 2011/1/19) بتفعيلها. والتي تساهم بدورها في تفعيل تنفيذ قرار قمة شرم الشيخ الخاص بمشروع الربط البحري العربي، وذلك من خلال تقديم توصيات تخص تطوير قطاع النقل البحري في كل دولة عربية على حدة، بالإضافة إلى توصيات لتقوية التكامل بين الدول العربية في هذا المجال. إلا أن مسئولي البنك الدولي أفادوا الأمانة العامة

(إدارة النقل والسياحة) بإلغاء الدارسة في الوقت الحالي للأسباب التالية :عدم وجود تمويل كافي للدراسة لكونها واسعة النطاق ، عدم الاستقرار بسبب الربيع العربي في المنطقة ، عدم استكمال قواعد البيانات المطلوبة.

في مجال البيئة والتنمية المستدامة:

تم الانتهاء من إعداد التقرير المعني بالتكيف لمواجهة تداعيات تغير المناخ في المنطقة العربية الذي يعده البنك الدولي لإصداره والتقرير معروض على الدورة القادمة للمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

الصعوبات:

- **في مجال التجارة:**

1. تعدد الجهات العاملة في مجال التجارة على مستوى البنك الدولي وبالتالي عدم المقدرة على المتابعة لمذكرة التعاون في مجال التجارة والموقعة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
2. عدم توفر خطة تنفيذية من قبل البنك الدولي لموضوعات التجارة التي تضمنها مذكرة التعاون عي مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي) والدول العربية.
3. عدم التنسيق الحالي بين الأمانة العامة والبنك الدولي حول أية مسارات خاصة بالتجارة ووضع الرؤى المشتركة لتلك المسارات ومدى فائدتها وأهميتها وانعكاساتها على التجارة وتنميتها في الدول العربية.
4. عدم تفعيل خطة العمل الخاصة لبناء القدرات فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية و ذلك من قبل البنك الدولي.

- **في مجال الطاقة :**

لا توجد صعوبات

- **في مجال النقل البحري**

أوضح البنك الدولي بان عدم إتمام الدراسة حول النقل البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرجع للأسباب التالية:

- عدم وجود تمويل كافي للدراسة لكونها واسعة النطاق.
- عدم الاستقرار بسبب الربيع العربي في المنطقة.
- عدم استكمال قواعد البيانات المطلوبة.

- **في مجال البيئة والتنمية المستدامة:**

لا توجد صعوبات

المقترحات:

في مجال التجارة:

ضرورة وضع إطار مؤسسي تنفيذي في مجال التجارة يحدد الموضوعات وطبيعة المسارات على مستوى الأمانة العامة والدول العربية والبنك الدولي وفق خطة زمنية محددة.

تعزيز جهود تنفيذ
الأهداف التنموية للألفية

قرار رقم (ق.ق: 22 د ع (2) – ج 3 – 2011(/1/19

1- الإحاطة علماً بـــ:

أ- الإنجازات التي حققتها الدول العربية لبلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

ب- جهود مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الغايات الأولى والثانية من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، من خلال تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي، وكذلك جهوده في مجال إحداث مرفق البيئة العربي، وفي مجال تغير المناخ.

ج- جهود المجلس الوزاري العربي للمياه، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الثالثة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، لاستكمال إعداد النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير الخاصة بإمداد المياه والصرف الصحي بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

د- جهود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الرابعة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات والقضاء عليها من خلال العمل على توفير السكن الاجتماعي المنخفض التكاليف، وبناء مدن جديدة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ

- الـــدول العربيـــة
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الإجراءات المتخذة

بالنسبة إلى **الهدف الأول** وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع (الجوانب الاقتصادية):

عقدت قمة توصيل العالم العربي خلال الفترة 5-2012/3/7 بالدوحة بدولة قطر، بتنظيم مشترك مع الاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية. تهدف القمة إلى تفعيل الآليات التي من شأنها حشد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتوسيع نطاق شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميم النفاذ إليها بما يشجع الاستثمار في مشروعاتها ويوفر فرص العمل تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الأوسع.

بالنسبة إلى **الهدف السابع** وهو كفالة الاستدامة البيئية:

ستواصل الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) متابعة تنفيذ التقدم المحرز في تحقيق الهدف السابع حيث سيستمر مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في متابعة تنفيذ التقدم المحرز لتحقيق الغاية الأولى والثانية من الهدف السابع. كما سيستمر المجلس الوزاري العربي للمياه في متابعة تنفيذ التقدم المحرز لتحقيق الغاية الثالثة من نفس الهدف. أما بالنسبة للغاية الرابعة فسيتم متابعة تنفيذها من خلال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

بالنسبة إلى **الهدف الثامن** وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:

- قامت الأمانة العامة (القطـــاع الاقتـــصادي) بدعوة الدول العربيـــة ومؤســـسات العمـــل

العربي المشترك لموافاتها بتقارير إنجاز حول الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ الهـدف الثـامن لإعداد تقرير لعرض نتائج المتابعة التي يتم التوصل إليها على المجلس في دورة قادمة.

- تلقت الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) مذكرة رقم ج/391/2/2/ من المندوبية الدائمة لجمهورية العراق بخصوص الهدف الثامن من الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية والمتعلق بتطوير أطر الشراكة العالمية من أجل التنمية، فقد أفادت جمهورية العراق بأنها قامت بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة مقابل التزام الدول بتخفيف الديون المتراكمة على العراق، وأنه مـن المتوقع أن تحسن المؤشرات الأساسية الخاصة بالدين الخارجي حتى عام 2014، كذلك انخفض معدل البطالة وارتفعت مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات .

الصعوبات:

تشمل العوائق التي تحول دون تنفيذ **الأهداف التالية** ما يلي:

- **الهدف السابع المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية**، والذي يتكون من أربعة غايات:

الغاية الأولى: النقص في مشاريع الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.

الغاية الثانية: عدم استكمال إمدادات المياه والصرف الصحي في بعض الدول العربية.

الغاية الثالثة: تباين المواقف بين الدول الصناعية والدول العربية بالنسبة للانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وآثارها على تغير المناخ

الغاية الرابعة: تباطؤ وتيرة تحسين العشوائيات أو القضاء عليها في بعض الدول العربية.

- **بالنسبة للهدف الثامن المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**، فهو عدم تجاوب الدول العربية في التنفيذ

المقترحات:

يمكن إزالة العوائق التي تحول دون تنفيذ الأهداف التالية كما يلي:

- **الهدف السابع المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية، والذي يتكون من أربعة غايات:**

الغاية الأولى: السعي إلى تطبيق مشروع الأقاليم الخضراء في الوطن العربي.

الغاية الثانية: دعوة بعض الدول العربية إلى إعطاء اهتمام أكبر لمشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في خططها التنموية

الغاية الثالثة: تعزيز الموقف العربي وطرح الرؤية العربية من خلال المجموعة التفاوضية العربية المعنية بتغير المناخ.

الغاية الرابعة: مضاعفة الجهود العربية المبذولة الوصول إلى الهدف المنشود.

- حث الدول العربية على تزويد الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بالإجراءات المتخذة لتحقيق **الهدف الثامن.**

المشاريع العربية لدعم صمود القدس

قرار رقم ق.ق: 23 د ع (2) – ج 3 – 2011/1/19

"تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية، بدراسة المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها، وذلك لتمويلها من خلال صندوقي القدس والأقصى وفقاً لأنظمتهما."

الجهات المسؤولة عن التنفيذ

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- السلطة الوطنية الفلسطينية
- المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية

الإجراءات المتخذة

- عقدت الأمانة العامة عدة اجتماعات للإدارات المعنية بالأمانة العامة وتم إعداد ورقة عمل حول مرئياتها، وتمت دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية للاجتماع بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/9/10 حيث تم عرض الورقة المعدة من الأمانة العامة، والوثيقة المعدة من السلطة الوطنية الفلسطينية. وانتهي الاجتماع إلى عدد من التوصيات والمقترحات الخاصة بسبل دعم الصمود الفلسطيني وتمويل المشروعات التنموية في القدس المحتلة أهمها بالنسبة للجوانب الاقتصادية ما يلي:

- مواصلة الأمانة العامة جهودها لحث الدول العربية على تسديد الحصص المقررة عليها تجاه دعم موارد صندوقي الأقصى والقدس.
- دعوة اتحاد المصارف العربية، لفتح حساب مصرفي موحد لدى كافة المصارف العربية، لتلقي التبرعات من الإفراد والمؤسسات ، وكذلك دعوه المصارف العربية لتحمل مسؤليتها الوطنية في تمويل المشروعات اللازمة لدعم صمود القدس.
- دعوة "صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، المنشأ بمبادرة من أمير دولة الكويت، والموكلة إدارته إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لإعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المقامة في مدينة القدس.
- تفعيل دور كافة المؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك لتبنى وتمويل مشاريع تنموية في القدس.

- كما أكد الاجتماع في ختام أعماله على ضرورة مواصلة الجهود لدعم لقدس والمشروعات التنموية المقامة فيها، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمرين بين الجامعة العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات العمل العربي المشترك والمؤسسات والصناديق المالية والاقتصادية العربية.

الصعوبات:

وتود الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) الإفادة أنه تبين من خلال المتابعة أن عدم توفر موارد مالية لتمويل المشروعات المقدمة من السلطة الفلسطينية يمثل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنفيذ المشروعات المذكورة حيث أن العديد من المنظمات العربية المتخصصة قد أوضحت في الاجتماع الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم 2011/9/10 بأن ليس لديها موارد مالية في هذا الخصوص ولكن يمكن لها أن توفر الدعم الفني لتلك المشروعات.

المقترحات:

الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار من قبل قطاع شؤون فلسطين والأراضي المحتلة والقطاع الاقتصادي من خلال مجلس الجامعة.